

مَجَلَّةُ الشَّرِيعَةِ وَالدراسَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

البعد النقدي لعبارات البخاري في الصحيح:
سمع فلان فلانا أو من فلان

د. سعيد محمد المري

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة قطر

مجلس
النشر العلمي



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

P-ISSN: 1029-8908

E-ISSN: 2960-1479

العدد ١٤٥ - السنة ٤١

ذو الحجة ١٤٤٧ هـ - يونيو ٢٠٢٦ م

البحث الأول

البعد النقدي لعبارات البخاري في الصحيح: سمع فلانُ فلاناً أو من فلان

الدكتور / سعيد محمد المري

أستاذ مشارك بقسم القرآن والسنة في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة قطر

للاستشهاد:

المري، سعيد محمد. (2026). البعد النقدي لعبارات البخاري في الصحيح: سمع فلانُ فلاناً أو من فلان. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، 41(145)، 11-50.

<https://doi.org/10.34120/jsis.v41i145.3749>

To cite:

Al-Marri, S. M. (2026). The Critical Dimension of Al-Bukhari's Expressions in Al-Sahih: "So-and-so Heard So-and-so" or "From So-and-so". *Journal of Sharia and Islamic Studies*, 41(145), 11-50.

<https://doi.org/10.34120/jsis.v41i145.3749>

البعد النقدي لعبارات البخاري في الصحيح: سمع فلان فلاناً أو من فلان

د. سعيد محمد المري*

تاريخ الإجازة: يونيو/ 2025

تاريخ الاستلام: مايو/ 2025

ملخص البحث

فكرة البحث الرئيسة تحليل الأبعاد النقدية لعبارات البخاري في صحيحه: «سمع فلان فلاناً» أو «من فلان»، وتبرز أهمية البحث في الكشف عما وراء عبارات البخاري المشار إليها من الأبعاد النقدية، وهو جانب تطبيقي دقيق لم تُفرد له - فيما أعلم - دراسة مستقلة، على الرغم من أثره الكبير في فهم موقفه النقدي من مسألة السماع بين المتعاصرين، ومنهجه في الترجيح بين الروايات. وتتمثل إشكالية البحث في جمع هذه التعليقات وتحليلها وبيان الأبعاد النقدية التي تكمن وراءها، ومعرفة مدى توظيف البخاري لها في الحكم على الأحاديث. ويهدف البحث إلى الكشف عن الأغراض التي دعت إليه التنصيص على السماع في مواضع دون أخرى، وتحليل هذا المسلك النقدي، وربطه بالسياق العلمي لجهود المحدثين في توثيق السماع واللقاء، والإسهام في إثراء الجدل النقدي المتعلق بمنهج النقد في مسألة السماع بين المتعاصرين. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون المنهج منهجاً استقرائياً تحليلياً نقدياً، لتتبع هذه المواضع وسياقاتها، وتحليل أقوال الشراح، وترجيح المقاصد المحتملة. ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث أن الإمام البخاري لم يكن ينص على السماع بين كل متعاصرين، بل يقتصر على حالات معينة تقتضي التثبت، مثل عدم شهرة الراوي بالطلب، أو جهالته، أو وجود بُعد بين الوفاين، أو وجود واسطة في بعض الطرق، أو وجود اختلاف في الرواية. وخلص البحث إلى أن هذه التعليقات ليست مجرد توثيقات عارضة، بل تعبيرات نقدية دقيقة تعكس وعياً منهجياً عميقاً، تفرض ضرورة العناية بالدراسات التطبيقية التي تستكشف أبعاد منهج النقد الأوائل.

الكلمات المفتاحية: العنونة، السماع، رواية المتعاصرين، نقد الحديث.

(*) د. سعيد محمد حمد المري: يحمل شهادة الدكتوراه في الحديث النبوي الشريف وعلومه من الجامعة الأردنية عام ٢٠٠٩م، والماجستير في الحديث وعلومه من الجامعة الأردنية عام ٢٠٠٢م، والليسانس من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٩٩٨م، ويعمل أستاذاً مشاركاً بقسم القرآن والسنة في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة قطر، وله عدد من الكتب المطبوعة، منها: إعلال الحديث الغريب بالحديث المشهور، وله عدد من الأبحاث المحكمة منها: أثر الشهرة في صحة نسبة الكتب إلى مصنفها دراسة حديثة تطبيقية.

الاهتمامات البحثية: علوم الحديث، علل الحديث، تخريج الحديث، فقه الحديث.

البريد الإلكتروني: saealmarri@qu.edu.qa

حقوق الطبع والنشر محفوظة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

The Critical Dimension of Al-Bukhari's Expressions in Al-Sahih: "So-and-so Heard So-and-so" or "From So-and-so"

*Dr. Saeed Mohammed Al-Marri**

Submitted Date: May 2025

Accepted Date: June 2025

Abstract

The main research idea is to analyze the critical dimensions of Al-Bukhari's expressions in his Sahih, focusing on "So-and-so heard so-and-so" or "from so-and-so". **The research's importance** lies in revealing the critical dimensions behind these expressions, a precise applied aspect rarely studied independently. This is significant for understanding Al-Bukhari's critical stance on hearing between contemporaries and his methodology in weighing narrations. **The research problem** involves collecting and analyzing these comments, clarifying their critical dimensions, and determining Al-Bukhari's use of them in judging hadiths. **The research aims** to reveal his purposes for explicitly mentioning hearing, to analyze his critical approach, to link it to hadith scholars' efforts in documenting hearing, and to enrich the critical debate on the methodology of critics regarding hearing between contemporaries. **The methodology** is inductive, analytical, and critical, tracing these instances, analyzing commentators' statements, and weighing possible intentions. Key **results** show Al-Bukhari didn't explicitly mention hearing between all contemporaries. He limited it to cases needing verification, like a narrator's lack of fame, obscurity, gaps between death dates, intermediaries, or variations

(*) Associate Professor of Hadith Studies, College of Sharia and Islamic Studies – Qatar University.
E-mail: saealmarri@qu.edu.qa

in narration. The research **concludes** these comments are precise critical expressions reflecting deep methodological awareness, necessitating applied studies on early critics' methodologies.

Keywords: Al-‘An‘anah, Hearing, Narration of Contemporaries, Criticism of Hadith.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن هذه الورقة البحثية ليس المراد منها البحث في اشتراط البخاري السماع بين المتعاصرين، فإنها مسألة مشهورة، ولا التعرض لإثبات سماع المدلسين، وإنما المراد منها أمر آخر، وهو استكشاف مقاصد عبارات البخاري عقب بعض الروايات حين يقول: «سمع فلان من فلان»، أو «سمع فلان فلاناً».

وهي، وإن كانت قليلة العدد، إلا أن لها دلالات عميقة تكشف عن منهج دقيق، وبصيرة نقدية فذة، تستدعي الوقوف عندها، وتأمل مراميها.

وقد تبين لي بالبحث أن هناك عدداً من المقاصد والمعاني التي حملت البخاري على التنصيص على السماع بين بعض المتعاصرين دون بعض؛ منها: التثبت من السماع عند اختلاف البلدان، أو صغر سن التلميذ، أو عند وجود واسطة بين الراويين في بعض الروايات، أو عند اختلاف الرواة، إما في السند أو المتن، إلى غير ذلك من الأغراض.

ومعرفة ذلك يلفت نظر الباحثين إلى دقة منهج النقاد في التعامل مع الروايات، وأن منهج المحدثين ليس بتلك البساطة التي قد يصوره بها بعض الباحثين المعاصرين، بل هو منهج دقيق قائم على مراعاة العديد من القرائن التي تحتف بها الروايات.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في الكشف عما وراء عبارات البخاري المشار إليها من الأبعاد النقدية، وهو جانبٌ تطبيقيٌّ دقيقٌ لم تُفرد له - فيما علمت - دراسة مستقلة، على الرغم من أثره الكبير في فهم موقفه النقدي من مسألة السماع بين المتعاصرين، ومنهجه في الترجيح بين الروايات.

كما أن هذا البحث يسهم في إثراء النقاش العلمي المعاصر حول شرط السماع، ويوضح أن منهج البخاري في النقد الحديثي لا يقوم على إطلاقات نظرية عامة، بل يستند إلى قرائن تطبيقية دقيقة تكشفها مثل هذه التعليقات.

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة هذا البحث في جمع تلك التعليقات، وتحليلها، ومناقشة أقوال الشراح حولها، وبيان الأبعاد النقدية التي تكمن وراءها، ومعرفة مدى توظيفه لها في توجيه الحكم على الأحاديث، أو الرد على اعتراضات بعض النقاد أو بيان وجهة نظره في الاتصال والانقطاع.

أسباب اختيار الموضوع:

- ١ - عدم وجود دراسة مستقلة تتناول هذه التعليقات.
- ٢ - رغبة الباحث في تسليط الضوء على الجانب التطبيقي من منهج البخاري.
- ٣ - أهمية هذا الجانب في فهم منهج البخاري في مسألة السماع.
- ٤ - الإفادة من هذه التعليقات في دراسة العلل المتعلقة بالاتصال والانقطاع.
- ٥ - إظهار الأبعاد النقدية التي لم تبينها الشروح لتلك التعليقات.

أهداف البحث:

- ١ - الكشف عن مراد البخاري من تلك العبارات، والأغراض التي دعت به إلى التنصيص عليها في مواضع دون أخرى.
- ٢ - تحليل هذا المسلك النقدي، وربطه بالسياق العلمي لجهود المحدثين في توثيق السماع واللقاء.
- ٣ - الإسهام في إثراء الجدل النقدي المتعلق بمنهج النقاد في مسألة السماع بين المتعاصرين.

منهج البحث:

سلكُ في هذا البحث منهجاً استقرائياً تحليلياً نقدياً، حيث تتبعت المواضع التي علّق فيها الإمام البخاري بقوله: «سمع فلان من فلان»، أو ما يؤدي معناها، ثم سياقاتها، وقمت بتحليلها ومناقشة أقوال الشراح، وترجيح المقاصد المحتملة من وراء تلك العبارات.

حدود البحث:

اقتصرت نطاق البحث على ما ورد من هذه التعليقات في صحيح البخاري فقط، دون سائر مؤلفاته الحديثية.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة مستقلة لهذه العبارات، غاية ما هنالك بعض الدراسات المتعلقة بمسألة الاتصال عمومًا في كتب العلل، أو في مباحث شروط الصحيح، أو في نسبة اشتراط السماع للبخاري دون مسلم، ومع ذلك لم تتطرق أي من تلك البحوث للعبارات المشار إليها بالدراسة أو التحليل.

خطة البحث:

انتظمت مادة البحث على النحو التالي:

- **التمهيد:** تناول مسألتين تمهيديتين: الأولى: بيان الفرق بين تعبير البخاري عن السماع بين راويين في حديث بعينه، وتعبيره عنه بين راويين في الجملة. والثانية: بيان أن إثبات السماع عنده ليس عامًا لكل متعاصرين، بل يَخُصُّ به من دعت الحاجة إلى التنصيص عليه.
- **أربعة مباحث** اشتملت على أسباب التفتيش عن السماع على النحو التالي:
 - المبحث الأول: التنصيص على السماع بسبب عدم الشهرة بالطلب.
 - المبحث الثاني: التنصيص على السماع بسبب عدم العلم بالمعاصرة.
 - المبحث الثالث: التنصيص على السماع بسبب البُعد بين الوفايتين.
 - المبحث الرابع: التنصيص على السماع لوجود واسطة بين الراويين أحيانًا.
 - المبحث الخامس: التنصيص على السماع لوجود خلاف في الحديث.
- **الخاتمة:** اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد

يتناول هذا التمهيد مسألتين تمهيديتين تتصلان بمسلك الإمام البخاري في التعبير عن السماع بين الراويين، وهما:

١- **المسألة الأولى:** أن للبخاري طريقتين في إثبات السماع بين الراويين بحسب الغرض الحامل على ذلك:

أ) الطريقة الأولى: إثبات السماع في حديث معين، وذلك بأن يورد عقب الحديث إسنادًا آخر يُصرّح فيه بالسماع، وإنما يفعل ذلك إذا كان هناك احتمال انقطاع في الإسناد، كأن يكون في الإسناد راوٍ مدلس مشهور بالتدليس، أو يكون بين الراويين واسطة في بعض الطرق الأخرى.

ومن الأمثلة على استعمال البخاري لهذه الطريقة بسبب وجود مدلس في الإسناد ما رواه البخاري من طريق ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ، معنعناً، حيث عقب عليه بقوله: «وقال موسى: حدثنا أبان حدثنا قتادة حدثنا أنس...»^(١)، وقد ذكر الشراح أن الغرض من هذا التعليق بيان سماع قتادة من أنس في هذا الحديث، لكون قتادة مدلساً^(٢).

ومن الأمثلة على استعمال البخاري لهذه الطريقة بسبب وجود واسطة في بعض الطرق الأخرى ما رواه من طريق قتيبة، عن الليث، عن بكير، عن بسر، عن زيد بن خالد، عن أبي طلحة...، حيث عقب عليه بقوله: «وقال ابن وهب: أخبرنا عمرو هو ابن الحارث، حدثه بكير، حدثه بسر، حدثه زيد، حدثه أبو طلحة...»^(٣)، وذلك للتدليل على سماع بسر

(١) انظر البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر (الرياض: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ)، ط ١، ج ١، ص: ١٤٣، ح (٧١٠).

(٢) انظر ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب (القاهرة: دار الريان للتراث، ١٩٨٧م)، ط ١، ج ٢، ص: ٢٠٢-٢٠٣؛ والعيني، بدر الدين محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ج: ٥، ص: ٢٤٨؛ والقسطلاني، أحمد بن محمد، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، د.ت)، ج: ٢، ص: ٦١.

(٣) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج: ٧، ص: ١٦٨، ح (٥٩٥٨).

من زيد، لورود روايات أخرى تذكر واسطة بينهما في الحديث نفسه^(١)، علماً بأن الشراح لم يبينوا الغرض الحامل للبخاري على إيراد هذا التعليق.

(ب) الطريقة الثانية: إثبات السماع بين راويين في الجملة، لا في حديث معين، وذلك بأن يستخدم عبارات من قبيل: «سمع فلان من فلان»، أو «سمع فلان فلاناً»، وهذه هي العبارات محل البحث.

والقول بأن هذه العبارات تفيد إثبات السماع في الجملة يستند إلى ما يلي:

أن ظاهر اللفظ يدل عليه، ولا يصرف الظاهر إلا بدليل.

أن بعض من وصفهم البخاري بالسماع من شيخه لم يثبت لهم سماع في ذلك الحديث المعين.

أن طريقة البخاري في إثبات السماع في الحديث بعينه تكون عبر إسناد آخر يثبت فيه التصريح، كما تقدم في الطريقة الأولى.

٢- المسألة الثانية: يتضح من تتبع نصوص البخاري أنه لا يُثبت السماع بين كل متعاصرين، بل يخص بذلك بعض الرواة دون بعض، مما يدل على أن إثبات السماع بين المتعاصرين ليس قاعدة مطردة عنده.

ومن هنا فإن هذا البحث يحاول الوقوف على الأسباب أو الأغراض التي تدعو البخاري إلى التنصيص على السماع بين بعض الرواة دون بعض، من خلال تحليل تلك العبارات.

(١) انظر النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م)، ط ١، ج ٨، ص: ٤٥١، ح (٩٦٧٧)؛ والبخاري، أحمد بن عمرو، مسند البخاري، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ٢٠٠٩م)، ط ١، ج ٩، ص: ٢٣٨، ح (٣٧٨٠).

المبحث الأول: التنقيص على السماع بسبب عدم الشهرة بالطلب

من أبرز الأسباب التي تدفع البخاري إلى التفتيش عن السماع والنص عليه بين المتعاصرين عدم شهرة أحدهما بطلب العلم، أو انشغاله بغيره، كالتجارة والجهاد والإمارة والبادية ونحو ذلك من الأمور.

وذلك لأن الرواة في الغالب إنما يقصدون أهل العلم المشهورين به، فيحرصون على لقائهم، والرواية عنهم، لكون ذلك متيسراً لهم، بخلاف من كان منشغلاً بغير العلم، أو لم يكن من أهل الطلب أصلاً، أو كان منعزلاً عن الناس، فإن مثل هذا النوع من الرواة قد لا يتأتى لطلاب الحديث اللقاء بهم، بل قد لا يحرصون على لقائهم لانصرافهم إلى الرواية عن المشهورين من أهل العلم.

وقد نجد بعض الرواة يحرص على لقاء أمثال هؤلاء المغمورين أو غير المعروفين بالطلب، لكن ذلك خاص بالمشهورين المكثرين من الطلب الحريصين عليه، كالثوري وشعبة والقطان وابن مهدي، ووكيعة، وأمثالهم، فإن أمثال هؤلاء لا يتركون أحدًا علموا به، وعنده شيء من الحديث إلا وجَّهوا في استخراج ذلك منه، لِمَا يحصل لهم بذلك من التفرد عن أقرانهم، والتميز على غيرهم.

بخلاف غير المكثرين من الرواة أو غير المشهورين بالطلب فإنهم لا يحرصون على لقاء كل أحد، لا سيما من كان مشغولاً بغير العلم، ولذلك فإنهم إنما يروون ما يتهيأ لهم روايته، ولذلك يعسر تفرد أمثالهم، وإذا تفردوا كان ذلك موضع استغراب عند النقاد. وينبني على ذلك أنه ينبغي التحري عن السماع عند رواية هؤلاء المغمورين أو المنشغلين بغير الطلب، إذا رَووا عن غيرهم، وكذلك عند رواية غيرهم عنهم.

ولذلك حكم ابن المديني على حديث للحسن البصري عن الضحاك بن سفيان بأنه حديث منقطع، قال: «لأن الحسن لم يسمع من الضحاك فكان الضحاك يكون بالبوادي»^(١).

بينما تشكك البخاري في سماع محمد بن عبد الله الملقب بالنفس الزكية من أبي

(١) ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي مولاهم المديني، العلل، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٠م)، ط ٢، ص: ٥٥، رقم (٦٤).

الزناد لمثل ذلك، فقال: «لا أدري سَمِعَ من أبي الزناد أم لا»^(١)، وذلك أنه كان يلزم البادية، ويحب الخلوة^(٢).

مثال تطبيقي: عبد الله بن أبي عتبة الأنصاري مولاهم

من الأمثلة التي تدل على أن البخاري نصَّ على السماع بسبب عدم شهرة الراوي بالطلب: عبد الله بن أبي عتبة الأنصاري، مولى أنس بن مالك^(٣).

فعلى الرغم من أن عبد الله بن أبي عتبة معروف في نفسه، إلا أنه غير معروف بطلب العلم، ولذلك لا نجد له من الأحاديث إلا الشيء القليل، وقد نص البزار على قلة رواياته فقال: «لا نعلم أسند عن عبد الله بن أبي عتبة إلا قتادة، وعلي بن زيد...»^(٤)، وقد روى قتادة عنه حديثين^(٥)، وروى عنه علي بن زيد بن جدعان - وهو ضعيف - حديثاً واحداً^(٦)، فمجموع ما نقل عنه من المرفوعات ثلاثة أحاديث، مما يدل على عدم شهرته بالعلم. ومما يدل على عدم شهرته بالعلم أن ابن حبان بوب في صحيحه باباً للدفاع عنه حيث

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق: الدباسي وآخرين (الرياض: الناشر المتميز، ٢٠١٩م)، ط ١، ج ١، ص: ١٣٩، رقم (٤١٨).

(٢) انظر ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق: علي محمد عمر (القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م)، ط ١، ج ٧، ص: ٥٣٦.

(٣) انظر التاريخ الكبير، البخاري، ج ٦، ص: ١٩٤، رقم (٦٤٩٨)، وابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (الهند: دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٢م)، ج ٥، ص: ١٢٤، رقم (٥٧١).

(٤) انظر مغلطاي، عبد الغني بن إسماعيل، إكمال تهذيب الكمال، تحقيق: محمد عثمان، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١١م)، ط ١، ج ٤، ص: ٤٧٦؛ والبزار في هذا القول يقصد الأحاديث المسندة دون غيرها من الآثار.

(٥) أحدهما: حديثنا هذا انظر صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج ٢، ص: ١٤٩، ح (١٥٩٣)، والآخر في الصحيحين: «كان النبي عليه الصلاة والسلام أشد حياء من العذراء في خدرها»؛ انظر صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج ٤، ص: ١٩٠، ج ٨، ص: ٢٦، ٢٩، ح (٣٥٦٢، ٦١٠٢، ٦١١٩)؛ ومسلم، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ج ٤، ص: ١٨٠٩، ح (٢٣٢٠).

(٦) انظر ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو، السنة، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني (الرياض: المكتب الإسلامي، ١٩٨٠م)، ج ٢، ص: ٤٧٣، ح (٩٧٧).

قال: «ذكر الخبر المدحّس قولَ من زعم أن عبد الله بن أبي عتبة مجهول لا يعرف»، ثم أورد فيه خبرًا يدل على أنه مولى لأئس^(١).

وهذه الندرة في الرواية، دليل على عدم الشهرة بالطلب أو العناية بالعلم، ولعل سبب ذلك كونه مولى، فإن الموالى عادة ما ينشغلون بخدمة مواليتهم، وأمور معاشهم، مما يصرفهم عن ملازمة أهل العلم أو التلقي عنهم، وهذا في نظري داعٍ كافٍ إلى التوقف عند رواية هذا الضرب من الرواة، والتساؤل: هل ثبت له سماع ممن روى عنه؟ وهل ثبت للراوي عنه سماع منه؟

ومن هنا نفهم عناية البخاري بذكر السماع في الإسناد الذي رواه عن عبد الله بن أبي عتبة، حيث أخرج حديثًا من طريق قتادة عنه، عن أبي سعيد الخدري، ثم علّق بعده قائلًا: «سمع قتادة عبد الله وعبد الله أبا سعيد»^(٢).

وهذا التعليق أراد منه البخاري إزالة احتمال الانقطاع، الذي قد يتوهمه بعض أهل النقد، بين عبد الله وبين شيخه، أو بينه وبين تلميذه.

وإثبات السماع في الجملة بينهما كافٍ في إثبات السماع في هذا الحديث بخصوصه، لأن الأصل في العنونة عند أهل العلم أنها محمولة على السماع إلا من المدلس، وقاتادة وإن كان مدلسًا إلا أن روايته هنا عن ابن أبي عتبة ليست رواية عالية أو مهمة بالنسبة له، فلا يخشى حينئذٍ من تدليسه.

على أن تصريحه بالسماع منه في هذا الحديث ثابت، فقد أشار البخاري إلى رواية شعبة عن قتادة لهذا الحديث في آخره من أجل اختلاف في المتن، وقد علم من حال شعبة أنه لا يحدث عن شيوخه إلا بما هو مسموع لهم^(٣)، بل إن التصريح بالتحديث موجود في رواية شعبة نفسه خارج الصحيح^(٤).

(١) انظر ابن حبان، محمد بن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق: محمد علي وآخرون، (بيروت: دار ابن حزم، ٢٠١٢م)، ط ١، ج ٧، ص: ٧٧٥.

(٢) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج ٢، ص: ١٤٩، ح (١٥٩٣).

(٣) انظر ابن معين، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٥م)، ج ٢، ص: ٢١٠؛ والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج ١، ص: ١٦٢.

(٤) الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م)، ج ٤، ص: ٥٠٠، من طريق عبد الرحمن بن مهدي عنه، وهي الطريق التي أشار إليها البخاري.

هذا وقد تردد الحافظ ابن حجر في المراد من قول البخاري حيث قال: «وغرضه بهذا أنه لم يقع فيه تدليس، وهل أراد بهذا أن كلاً منهما سمع هذا الحديث بخصوصه أو في الجملة؟ فيه احتمال»^(١).

والذي يظهر لي أن البخاري إنما أراد إثبات السماع في الجملة لا نفي التدليس، وذلك لما يلي:

(أ) أن ظاهر لفظ البخاري يقتضي إرادة إثبات السماع في الجملة، وهو ثابت في غير ما حديث بين قتادة وابن أبي عتبة^(٢)، وبين ابن أبي عتبة وأبي سعيد^(٣)، والظاهر لا يعدل عنه إلا لدليل، وهذا أسلوب تكرر منه في مواضع أخرى، بينما طريقته إذا أراد إثبات السماع في حديث بعينه أن يشير بعد الحديث إلى السند الذي حصل فيه السماع للحديث نفسه، كما تقدم ذكر ذلك في التمهيد.

(ب) أني لم أقف - بعد تتبع الطرق - على التصريح بالسماع بين عبد الله بن أبي عتبة وأبي سعيد في شيء من طرق هذا الحديث، لا الطرق التي ذكرها البخاري ولا غيرها من الطرق، وهذا يقوي ظاهر اللفظ بالنسبة لعبد الله بن أبي عتبة عن أبي سعيد، ويقوي ظاهر اللفظ أيضاً بالنسبة لقتادة عن ابن أبي عتبة، وذلك لكونه قرن بينهما. (ج) أن الحاجة إلى إثبات السماع في هذا الحديث بعينه ليست قائمة، لأن ابن أبي عتبة ليس مدلساً، ومن ثم فإن مجرد ثبوت السماع في الجملة كافٍ في قبول العنونة، وهذا يعزز ظاهر اللفظ ويؤيده.

وخلاصة القول: أن من الدوافع التي تحمل الإمام البخاري على النص على السماع بين المتعاصرين، أن يكون أحدهما غير مشهور بطلب العلم، أو مشغولاً عنه، كما في حالة عبد الله بن أبي عتبة، فيُحتمل انقطاع الرواية عنه أو منه، فيتحرى البخاري إثبات السماع ويدفع هذا الاحتمال، تأكيداً على اتصال السند، والله أعلم.

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ج: ٣، ص: ٤٥٥.

(٢) كحديث (أشد حياء) في صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج: ٨، ص: ٢٦، ح (٦١٠٢)؛ وصحيح مسلم، ج: ٤، ص: ١٨٠٩، ح (٢٣٢٠).

(٣) انظر صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج: ٨، ص: ٢٩، ح (٦١١٩)، صحيح مسلم، ج: ٤، ص: ١٨٠٩، ح (٢٣٢٠).

المبحث الثاني: التنصيص على السماع بسبب عدم العلم بالمعاصرة

من الأسباب الحاملة للبخاري على التفتيش عن السماع بين المتعاصرين عدم العلم بالمعاصرة، إما لجهالة الراوي، أو عدم معرفة طبقته لعدم شهرته، ولذلك جرى منهجه على أنه إذا لم يكن الراوي معروفاً، لم يكتف فيه بمجرد المعاصرة المحتملة، بل لا بد من ثبوت السماع صراحة، بينه وبين الشيخ وبينه وبين التلميذ، وهو أمر منطقي، لأن من شروط صحة الحديث الاتصال، وعدم معرفة طبقة الراوي على وجه التحديد يخل بذلك الشرط.

والأمثلة على ذلك من صنيع البخاري كثيرة، سأذكر منها مثالين:

المثال الأول: جهم بن الجارود^(١)، ترجم له البخاري بقوله: «عن سالم عن أبيه» ثم ذكر حديثاً، ثم قال: «ولا يعرف لجهم سماعٌ من سالم»^(٢)، ولم يُذكر فيه جرح ولا تعديل معتبر، بل بوب ابن خزيمة على حديثه ثم قال: «إن كان شهماً»^(٣) بن الجارود ممن يجوز الاحتجاج بخبره»^(٤)، وقد تفرد بالرواية عنه أبو عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد الحراني^(٥)، وجهله غير واحد^(٦)، وقد قال ابن عبد البر: «كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد لا يعرف إلا بذلك فهو مجهول عندهم لا تقوم به حجة»^(٧).

والمثال الثاني: سمعان بن مُشَنِّج، يروي عن سمرة بن جندب ويروي عنه الشعبي،

(١) انظر ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي (الرياض: المكتب الإسلامي، ١٩٧٣م)، ج: ٤، ص: ٢٩٢.

(٢) التاريخ الكبير، البخاري، ج: ٢، ص: ٢٣٠، رقم (٢٢٩٣).

(٣) نقل ابن خزيمة أن بعضهم يسميه شهماً.

(٤) صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة، ج: ٤، ص: ٢٩١.

(٥) انظر ابن القطان الفاسي، علي بن محمد، بيان الوهم والإيهام، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد (الرياض: دار طيبة، ١٩٩٧م)، ج: ٣، ص: ٥٨؛ والذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد البجاوي (بيروت: دار المعرفة، ١٩٦٣م)، ج: ١، ص: ٤٢٦.

(٦) انظر بيان الوهم والإيهام، ابن القطان، ج: ٣، ص: ٥٨؛ والذهبي، محمد بن أحمد، ديوان الضعفاء والمتروكين، تحقيق: حماد الأنصاري، (مكة: مكتبة النهضة الحديثة، ١٩٦٧م)، ط ٢، ص: ٦٧، رقم (٧٩٣).

(٧) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري، الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، تحقيق: عبد الله السوالمه، (الرياض: دار ابن تيمية، ١٩٨٥م)، ط ١، ج: ٣، ص: ١٤٤٦.

وقد نص مسلم على أنه لم يرو عنه إلا الشعبي^(١)، ومثل به الخطيب على المجاهيل الذين لا يروي عنهم إلا واحد، وأنه لم يرو عنه غير الشعبي^(٢)، ولذلك قال البخاري في ترجمته: «ولا نعلم لسمعان سماعاً من سمرة ولا للشعبي من سمعان»^(٣).

مثال تطبيقي: أبو نصر الأسدي

أبو نصر هذا ترجم له البخاري في الكنى بأبي نصر ولم ينسبه^(٤)، ونسبه ابن أبي حاتم فقال: أبو نصر الأسدي، ونقل عن أبي زرعة قوله فيه: «ثقة»^(٥)، وقال أحمد: «لا أعرفه»^(٦)، وقال البزار: «وأبو نصر، فلا نعلم روى عنه إلا خليفة»^(٧)، ونص غير واحد من المتأخرين على جهالته^(٨)، والقول بجهالته هو الأظهر، لأنه تفرد بالرواية عنه خليفة بن حصين كما قال البزار، فهو من الوجدان، وليس له من الرواية إلا الشيء اليسير.

ولذلك لما ذكر البخاري بعض المعلقات في باب ما يحل من النساء ويحرم، قال: «وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زنى بها^(٩) لم تحرم عليه امرأته»، ثم قال: «ويذكر عن أبي نصر أن ابن عباس حرمه، وأبو نصر هذا لم يعرف بسماعه من ابن عباس»^(١٠).

(١) انظر مسلم، مسلم بن الحجاج، المنفردات والوجدان، تحقيق: د عبد الغفار سليمان وآخر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م)، ط ١، ص: ١٠٨-١٠٩، رقم (١٥٧).

(٢) انظر الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، (حيدر آباد الدكن: جمعية دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٧هـ)، ط ١، ص: ٨٨.

(٣) التاريخ الكبير، البخاري، ج: ٤، ص: ٢٠٤، رقم (٢٥٠٣).

(٤) التاريخ الكبير، البخاري، ج: ٩، ص: ٧٦، رقم (٧٢٥).

(٥) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج: ٩، ص: ٤٤٨-٤٤٩.

(٦) ابن هانئ، أحمد بن علي، مسائل ابن هانئ، تحقيق: زهير الشاويش (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ)، ط ١، ج: ٢، ص: ٢٢٧، رقم (٢٢٤٧).

(٧) انظر الهيتمي، نور الدين علي بن أبي بكر، كشف الأستار عن زوائد البزار، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩م)، ط ١، ج: ١، ص: ٢٣٥.

(٨) انظر ديوان الضعفاء، الذهبي، ص: ٤٧١، رقم (٥٠٥٢)، وابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة (دمشق: دار الرشيد، ١٩٩٦م)، ط ١، ص: ٦٧٨، رقم (٨٤١١).

(٩) يعني: إذا زنى بأم امرأته.

(١٠) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج: ٧، ص: ١٠، كذا في المطبوع (لم يعرف)، قال ابن حجر: «كذا للأكثر، وفي رواية ابن المهدي، عن المستملي لا يعرف سماعه وهي أوجه»؛ فتح الباري، ابن حجر، ج: ٩، ص: ١٥٦.

فأورد أثر أبي نصر عن ابن عباس المخالف لأثر عكرمة بصيغة التمريض، ثم وجّه النقد إلى عدم المعرفة بسماع أبي نصر من ابن عباس، وهو النقد الذي يعسر ردّه، ولو قلنا بتوثيق الرجل.

وهذا القول من البخاري في التنصيص على عدم معرفة أبي نصر بالسماع من ابن عباس، قد يكون سببه اختلاف الأمصار، لأن ابن عباس وإن كان قد دخل البصرة إلا أنه استقر في آخر حياته في مكة، لكن السبب الأهم في نظري هو أن أبا نصر غير معروف، بل قد ذكره بالجهالة جماعة كما تقدم، وبالتالي، فلا يُدرى عن حقيقة معاصرتة لابن عباس، ومثل ذلك سبب موجب للتوقف في صحة روايته، لعدم تحقق شرط الاتصال، والله تعالى أعلم.

مثال تطبيقي آخر: إدريس بن يزيد الأودي

هو أبو عبد الله إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي الكوفي، والد عبد الله بن إدريس، شيخ أحمد بن حنبل، وهو ثقة، لكن لم يذكر له سنة ولادة ولا سنة وفاة^(١)، وليست أحاديثه بالكثيرة، ولذلك قال ابن سعد: «وله أحاديث»^(٢)، ولم يرو له البخاري غير حديث واحد، في ثلاثة مواضع^(٣)، وليس له في مسلم غير حديثين^(٤).

وعليه يمكن التمثيل به على غير المشهورين بالطلب، إلا أنني رأيت التمثيل به على عدم العلم بالمعاصرة أولى، لأنه غير معروف الطبقة على وجه التحديد، ولذلك لما أخرج البخاري حديثه من طريق أبي أسامة عنه عن طلحة بن مصرف عن سعيد بن جبير ... الحديث، عَقِبَ عليه بقوله: «سمع أبو أسامة إدريسَ وسمع إدريسُ طلحة»^(٥).

وقد وُجِدَ التصريح بالسماع في هذا الحديث نفسه، بين أبي أسامة وإدريس، وبين

(١) انظر المزي، يوسف بن الحجاج، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م)، ط ١، ج ٢، ص: ٢٩٩-٣٠١، رقم (٢٩٣).

(٢) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج ٨، ص: ٤٨٣، رقم (٣٤٣٩).

(٣) انظر صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج ٣، ص: ٩٥، ج ٦، ص: ٤٤، ج ٨، ص: ١٥٣، ح (٢٢٩٢، ٤٥٨٠، ٦٧٤٧).

(٤) انظر صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، ج ٣، ص: ١٦٨٥، ح (٢١٣٥، ٣٠١٧).

(٥) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج ٦، ص: ٤٤، ح (٤٥٨٠).

إدريس وطلحة عند البخاري نفسه في كتاب الفرائض باب ذوي الأرحام من طريق إسحاق بن راهويه عن أبي أسامة به^(١).

ولذلك ذهب الشراح إلى أن البخاري أشار بقوله ذلك إلى وقوع التصريح بالتحديث في الحديث بعينه في بعض الطرق الأخرى، ذكر ذلك ابن حجر^(٢)، وكذا العيني^(٣)، لكنهما لم يبيّنا سبب ذلك، ولا الغرض منه، ثم جاء أحمد بن إسماعيل الكوراني أحد الشراح ورجّح أن الغرض منها دفع وهم التدليس؛ لكون الإسناد معنعناً^(٤).

إلا أن أقوال الشراح هنا لم تبين الأبعاد النقدية لهذه العبارة في هذا الموضع، وذلك لأن الأصل في السند المعنعن القبول إلا إذا كان ثمة ما يبعد السماع، ولذلك لا نجد البخاري يفعل ذلك في كل إسنادٍ معنعن، وعليه فلا بد أن يكون هناك غرض أو سبب حمل البخاري على التعليق بهذه العبارة.

وقد تقدم أن طريقة البخاري إذا أراد إزالة احتمال انقطاع في الحديث نفسه أنه يأتي عقب الحديث بسند آخر له يكون فيه التصريح بالسماع، وإنما يفعل ذلك في إحدى حالتين كما تقدم، الأولى: أن يكون ثمة واسطة في بعض الطرق، والثانية: أن يكون في الإسناد مدلس مشهور بالتدليس، وليس أي من الحالتين موجودة في هذا الحديث.

ومن هنا أردت تلمس البعد النقدي لمراد البخاري بهذا التعليق، وهو بيان سماع أبي أسامة من إدريس الأودي وسماع إدريس من طلحة بن مصرف من حيث الجملة، لا في هذا الحديث بخصوصه، لأن إثبات السماع من حيث الجملة ينبنى عليه حمل عنعناتهم على الاتصال، سواء في هذا الحديث أو في غيره من الأحاديث، وهذه فائدة نفيسة أراد البخاري التنبيه عليها.

والسبب الداعي للتنبيه على هذه الفائدة والبحث عن السماع بين هؤلاء المتعاصرين هو عدم العلم بحقيقة المعاصرة بينهم، وذلك لأن الرواة وإن كانوا كوفيين إلا أن إدريس

(١) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج٨، ص: ١٥٣، ح (٦٧٤٧).

(٢) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ج٨، ص: ٢٤٩.

(٣) انظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، ج١٨، ص: ١٧٠.

(٤) انظر الكوراني، أحمد بن إسماعيل، الكوثر الجاري إلى رياض البخاري، تحقيق: الشيخ أحمد عناية، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٨م)، ط١، ج٨، ص: ٧١.

بن يزيد الأودي لا يُدرى عن حقيقة طبقته، ومن ثم فإن معاصرة أبي أسامة له ومعاصرته لطلحة بن مصرف، غير معلومة على وجه التحديد.

لا سيما وبين أبي أسامة وطلحة بن مصرف من غير طريق إدريس الأودي واسطتان، كحديث عبد الله بن مسعود في الإسراء فإن أبا أسامة يرويه عن مالك بن مغول عن الزبير بن عدي عن طلحة^(١)، وكحديث لولا أن تكون من الصدقة لأكلتها، فإن أبا أسامة يرويه عن سفيان الثوري عن منصور عن طلحة^(٢).

وأيضاً يمكن القول بأن طبقة إدريس الأودي تقارب من حيث السن طبقة الثوري، ولذلك لما روى الثوري خبراً عنه لم يسمِّه، بل كناه فقال: عن أبي عبد الله عن فضيل بن عمرو عن إبراهيم^(٣)، وتكنية الثوري له من باب التدليس، ومثل هذا التدليس من الثوري إنما يكون إما لضعف شيخه، أو لأنه من أقرانه، والرجل ثقة كما تقدم فلم يبق إلا أن يكون من أقرانه، وقد دل على أن المكنى هنا هو إدريس الأودي، أن ابنه عبد الله بن إدريس يروي الأثر من طريق والده إدريس الأودي عن فضيل عن إبراهيم به^(٤)، ولذلك نص البخاري في التاريخ الكبير على أن أبا عبد الله هذا هو إدريس الأودي^(٥).

وإذا كان إدريس الأودي من طبقة الثوري، أو كانت طبقته قريبة من طبقة الثوري فإن سماعه من طلحة بن مصرف يحتاج إلى تثبت، أو يحتاج إلى تنبيه؛ وذلك لأن الثوري رغم

(١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، ج ١، ص: ١٥٧، ح (١٧٣).

(٢) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، ج ٢، ص: ٧٥٢، ح (١٠٧١).

(٣) عبد الرزاق الصنعاني، أبو بكر بن همام، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٧٠م)، ط ٢، ج: ١٠، ص: ٢٥٣، رقم (١٩٠١٨)، وأبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (مصر: مطبعة السعادة، ١٩٧٤م)، ج: ٧، ص: ١١٩؛ البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م)، ج: ٦، ص: ٣٧٥، رقم (١٢٣٠٨)، من طرق عن سفيان الثوري به.

(٤) ابن أبي شعبة، عبد الله بن محمد، المصنف، تحقيق: كمال يوسف الحوت (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٩م)، ط ١، ج: ٦، ص: ٢٤١، رقم (٣١٠٥٨)؛ والدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد (بيروت: دار المغني، ٢٠٠٠م)، ط ١، ج ٤، ص: ١٨٩٧، ح (٢٩٢٠) من طريق ابن إدريس به.

(٥) انظر التاريخ الكبير، البخاري، ج: ٢، ص: ٣٤٨، تحت برقم (١٦٠٠).

شهرته بالطلب لا يروي عن طلحة بن مصرف إلا بواسطة^(١)، بل إن سنن سفيان الثوري يبعد السماع من طلحة بن مصرف عادة، لأن سفيان وُلد سنة سبع وتسعين^(٢)، بينما توفي طلحة سنة اثنتي عشرة ومئة^(٣)، أي أن سفيان كان ابن خمس عشرة سنة عند موت طلحة، وهذا السن وإن كان محتملاً للسماع إلا أن العادة تبعده غالباً. وإذا كان إدريس الأودي من طبقة سفيان وسفيان يبعد سماعه من طلحة بن مصرف، فإن ذلك داعٍ محتمل للبحث عن السماع بينهما.

ومن ثم أراد البخاري إزالة هذا الإشكال بما ذكره من التنصيص على سماع أبي أسامة من إدريس بن يزيد، وكذا سماع إدريس من طلحة بن مصرف، وإن كان ذلك ثابتاً في هذا الحديث بخصوصه، لكن البخاري -بإثبات ذلك التصريح- ينبه الناظر في روايات الأودي بما يساعد في تحديد طبقته، رغم عدم معرفتها على وجه التحديد. وقد يُضاف إلى ما سبق سبب آخر، وهو عدم شهرة الأودي بالطلب، مما يعزز احتمال تحرز البخاري من الانقطاع.

(١) انظر صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، ج ٢، ص: ٧٥٢، ح (١٠٧١).

(٢) انظر الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠١م)، ط ١، ج: ١٠، ص: ٢٤٢.

(٣) انظر تهذيب الكمال، المزي، ج: ١٣، ص: ٤٣٧.

المبحث الثالث: التنصيص على السماع بسبب البعد بين الوفايتين

من القرائن التي تشكك في إمكانية السماع البعد بين وفاتي الراويين، كأن يكون بين وفاتيهما ستون سنة، ففي هذه الحالة لا بد أن يكون التلميذ قد عُمِّرَ عُمراً يدلنا على أنه وُلِدَ قبل وفاة شيخه بسن يحتمل السماع، فإذا كان سن التلميذ حين وفاته سبعين سنة مثلاً، فهذا يعني أن شيخه في الرواية توفي وعمر التلميذ عشر سنين، وعادةً لا يكون هذا السن سنّاً يُحتمل فيه السماع، وإن كان جائزاً عقلاً، لكن احتمالية عدم السماع عادةً أكثر، وبالتالي يحتاج الناقد إلى ثبوت السماع بينهما من حيث الجملة لحمل العنونة بعد ذلك على الاتصال.

ويمكن ذكر بعض الأمثلة من واقع عمل النقد على مثل هذه القرينة، ومن ذلك سماع قتادة بن دعامة السدوسي من بشر بن عائذ، فقد قال البخاري: «ويقال: أن بشراً قديم الموت لا يشبه أن قتادة أدركه»^(١)، ومن ذلك سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى المتوفى سنة ثلاث وثمانين^(٢)، من معاذ بن جبل رضي الله عنه المتوفى سنة ثمان عشرة^(٣)، لأن بين وفاتيهما خمساً وستين سنة، فقد سئل الدارقطني قيل له: «فصحَّ سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ؟»، قال: فيه نظر، لأن معاذاً قديم الوفاة، مات في طاعون عمواس، وله نيف وثلاثون سنة»^(٤).

بخلاف ما إذا لم يكن ما بين وفاة الراويين من الزمن متباعداً، مثال ذلك عطاء بن يسار المتوفى سنة أربع وتسعين، أو سبع وتسعين أو أربع ومئة^(٥)، وأبو واقد الليثي المتوفى سنة ثمان وستين^(٦)، فبين وفاتيهما قرابة ثلاثين سنة تقل أو تزيد قليلاً، ولذلك جاء في علل الترمذي: «سألت محمداً عن هذا الحديث فقلت له: أترى هذا الحديث محفوظاً؟ قال: نعم. قلت له: عطاء بن يسار أدرك أبا واقد؟ فقال: ينبغي أن يكون أدركه، عطاء بن يسار قديم»^(٧).

(١) التاريخ الكبير، البخاري، ج: ٢، ص: ٧٨-٧٩، رقم (١٧٥٢).

(٢) انظر تهذيب الكمال، المرزي، ج: ١٧، ص: ٣٧٦.

(٣) انظر تهذيب الكمال، المرزي، ج: ٢٨، ص: ١١٣.

(٤) الدارقطني، علي بن عمر، علل الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله (الرياض: دار العاصمة، ٢٠٠٥م)، ط ١، ج: ٦، ص: ٦٠.

(٥) انظر تهذيب الكمال، المرزي، ج: ٢٠، ص: ١٢٧.

(٦) انظر تهذيب الكمال، المرزي، ج: ٣٤، ص: ٣٨٧.

(٧) الترمذي، محمد بن عيسى، العلل الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـ)، ط ١، ص: ٢٤١.

مثال تطبيقي: على الفرق الزمني بين الوفايتين بين رواية الصحيح

أما المثال التطبيقي من الصحيح فهو ما أخرجه البخاري من طريق يوسف بن الماجشون عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال: «كاتب أمية بن خلف ... وأصاب أحدهم رجلي بسيفه، وكان عبد الرحمن بن عوف يرينا ذلك الأثر في ظهر قدمه»، قال البخاري عقبه: سمع يوسف صالحاً وإبراهيم أباه^(١).

قال البرماوي: «وفائده - مع أنه قد عُلم سماعهما من الإسناد - تحقيق معنى السماع، حتى لا يُظن أنه عنعنٌ بمجرد إمكان السماع كما هو مذهب بعض المحدثين كمسلم وغيره»^(٢)، وقاله بحروفه العيني أيضاً^(٣) وتبعهما القسطلاني^(٤)، بينما ذكر الكوراني أن مراد البخاري دفع وهم التدليس^(٥).

أما كلام الكوراني فيبيده أن ابن الماجشون وإبراهيم بن عبد الرحمن ليسا موصوفين بالتدليس، وأما البرماوي ومن تبعه فظاهر كلامهم أن السبب في تنصيب البخاري على السماع كونه يشترط السماع بين المتعاصرين بخلاف مسلم، وهو المذهب الذي اشتهرت نسبته إليه عند المتأخرين من أهل الاصطلاح، وهذا فيه نظر، لأن التعاصر حاصل بين آخرين في الإسناد ولم يحرص البخاري على البحث عن السماع بينهما أعني سماع صالح بن إبراهيم من أبيه.

(١) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج٣، ص: ٩٨، ح (٢٣٠١)، وقد سقط هذا التعليق من بعض الطبقات، وأثبتته الحافظ ابن حجر في رواية المستملي، وتبعه العيني والقسطلاني؛ انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ج: ٤، ص: ٤٨١؛ وعمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، ج: ١٢، ص: ١٣٠؛ وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني، ج: ٤، ص: ١٥٧، وقد ورد هذا التعليق في موضع آخر وقصة أخرى عن قتل أبي جهل إلا أنني أراه خطأ من بعض الرواة لوجود التصريح بالسماع في الحديث نفسه.

(٢) البرماوي، محمد بن عبد الدائم، اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، تحقيق: لجنة بإشراف نور الدين طالب (سوريا: دار النوادر، ١٤٣٣)، ط ١، ج ٧، ص: ٢٧١.

(٣) انظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، ج: ١٢، ص: ١٣٠.

(٤) انظر إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني، ج: ٤، ص: ١٥٧.

(٥) انظر الكوثر الجاري، الكوراني، ج: ٥، ص: ٢١.

وعليه فثم سؤالان؛ الأول: لِمَ حرص البخاري على سماع هذين الرجلين من شيوخهما؟ والثاني: لماذا لم يحرص على إثبات سماع صالح من أبيه، كما حرص على إثبات سماع ابن الماجشون منه وسماع أبيه من جده؟.

فأما السؤال الأول فجوابه فيما يظهر لي هو أن يوسف ابن الماجشون وإن كان مدنيًا إلا أنه صغير على إدراك صالح بن إبراهيم، لأن صالح بن إبراهيم توفي قبل سنة سبع وعشرين ومائة^(١)، بينما توفي يوسف ابن الماجشون سنة خمس وثمانين ومائة^(٢)، أي أن بين وفاتيهما ثمانين وخمسين سنة، ولكي يدرك ابن الماجشون السماع من صالح بن إبراهيم لا بد أن يكون عمره حين توفي أكثر من ذلك بسنين كافية لحفظ ما سمعه.

ولذلك احتاج البخاري إلى التنصيص على ثبوت السماع بينهما، لئلا يظن بعض أهل الصنعة أن الإسناد منقطع، وقد حرص البخاري أيضًا على التنصيص على السماع بينهما في التاريخ الكبير، لأنه موطن استغراب، حيث قال في ترجمة صالح: «روى عنه عمرو بن دينار وابن إسحاق والماجدشون، وسمع منه يوسف الماجشون وعبد المجيد بن سهيل»^(٣)، وقد ثبت السماع بينهما في بعض الأحاديث الأخرى^(٤).

على أن بعض أهل العلم قد ذكر أن ابن الماجشون بلغ حين توفي ثمانين سنة^(٥)، وهذا يفسر لنا إدراكه لصالح، لأنه حين توفي صالح كان ابن ثلاثين سنة، لكن معرفة ذلك متوقفة على إدراك ما بلغه الراوي من السن حين توفي، وليس ذلك بالأمر السهل المتيسر لكل أحد، وقد يكون البخاري علم بسنّه حين توفي فأراد إزالة التشكك عند من قد يخفى عليه ذلك.

(١) انظر إكمال تهذيب الكمال، مغلطي، ج: ٤، ص: ٨٣، رقم (٢٦٠١).

(٢) انظر البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الأوسط، تحقيق: محمود إبراهيم زايد (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧م)، ١، ج: ٢، ص: ٢٣٤، رقم (٢٤٢٦)؛ والذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، ٣، ج: ٨، ص: ٣٧٢.

(٣) التاريخ الكبير، البخاري، ج: ٤، ص: ٢٧٢.

(٤) انظر الطحاوي، أحمد بن محمد، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري (بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٤م)، ١، ج: ٣، ص: ٢٢٧، ح (٥١٩٦).

(٥) انظر سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج: ٨، ص: ٣٧٢.

ومثل ذلك تنصيبه على السماع بين إبراهيم بن عبد الرحمن وأبيه عبد الرحمن بن عوف، وذلك لأن عبد الرحمن بن عوف توفي قديماً سنة اثنتين وثلاثين للهجرة النبوية^(١)، بينما توفي ولده إبراهيم سنة خمس أو ست وتسعين^(٢)، فبين وفاتيهما قرابة ستين سنة كالذي بين ابن الماجشون وصالح بن إبراهيم، وهذا يقتضي أن يكون إبراهيم قد بلغ من العمر ما يزيد عن ستين سنة بقدر يُمكنه من السماع من والده في العادة.

ومثل هذا الفرق بين الوفايتين في العادة يكون سبباً موجباً للتشكك في السماع، إلا أن إبراهيم قد عُمِّرَ فزاد عمره على تسعين سنة^(٣)، وهذا القدر من العمر يمكن صاحبه من السماع من أبيه ولو تقدمت وفاته.

ومن هنا خشي البخاري أن يظن ظان بأن الدواعي لحمل عنعنة إبراهيم عن والده على السماع غير كافية، ولذلك احتاج البخاري إلى التنصيب على السماع بينهما، وقد ثبت السماع بينهما في الحديث نفسه، وهو قول إبراهيم في آخر الحديث: «وكان عبد الرحمن بن عوف يرينا ذلك الأثر في ظهر قدمه»، ذكره الحافظ في الفتح^(٤)، إلا أن رؤية الأثر ليست كافية في إثبات السماع مع تباعد ما بين الوفايتين، لأن الصغير قد يدرك بالعين ما لا يدركه بالسمع، ومن هنا أراد البخاري إزالة التشكك في إمكانية السماع بالتنصيب عليه.

وأما الجواب على السؤال الثاني وهو السبب الذي جعل البخاري لا يحرص على إثبات سماع صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن من أبيه، حتى إنه في ترجمة صالح بن إبراهيم قال: «عن أبيه، وسمع أنس بن مالك»^(٥)، وقد تتبعت روايات صالح بن إبراهيم عن أبيه حسب الطاقة وما أمكن من استعمال البرامج الحاسوبية فلم أجد تصريحاً بالسماع في شيء من رواياته، فلعل البخاري اكتفى بالعنونة هنا لأن الدواعي لحمل عنعنة صالح بن إبراهيم عن أبيه على الاتصال متوفرة، وذلك لما يلي:

(١) انظر تقريب التهذيب، ابن حجر، ص: ٣٤٨.

(٢) انظر تقريب التهذيب، ابن حجر، ص: ٩١.

(٣) الربيعي، محمد بن عبد الله، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، تحقيق: د عبد الله الحمد، (الرياض: دار العاصمة، ١٤١٠هـ)، ط ١، ج ١، ص: ٢٣٢؛ وابن حبان، محمد بن حبان، الثقات، (حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٣م)، ط ١، ج ٤، ص: ٤.

(٤) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ج ٤، ص: ٤٨١.

(٥) التاريخ الكبير، البخاري، ج ٤، ص: ٢٧٢، رقم (٢٧٧٥).

أ) أن صالحًا وأباه مدنيان، وسماع الابن من أبيه إن لم تتقدم وفاة الأب لا يستغرب، بل هو الأمر المعتاد، وقد تقدم أن صالحًا توفي قبل سنة سبع وعشرين ومائة، بينما توفي أبوه سنة خمس أو ست وتسعين، فبين وفاتيهما ثلاثون سنة، وهذا القدر من السنين هو القدر المعتاد بين الرواة، لأنه إنما يقتضي أن يتجاوز عمر الراوي لكي يتمكن من السماع ثلاثين سنة بقدر يمكنه من السماع، وهو في الغالب عشرون سنة أو قريب من ذلك، وأغلب الناس تتجاوز أعمارهم هذا القدر من السنين.

ب) أن صالحًا أكبر من أخيه سعد، فإن ابن قانع لما ذكر وفاة سعد بن إبراهيم في سنة سبع وعشرين ومائة قال: «مات أخوه صالح قبله»^(١)، وقد ثبت سماع سعد بن إبراهيم من أبيه في غير ما حديث^(٢)، وعليه فمن باب الأولى أن يكون سماع صالح من أبيه ثابتًا، وهذه القرينة في الحقيقة ليست قرينة قوية إلا أنه يمكن الاستئناس بها حسب العادة الجارية بين الناس في عدم وجود تفاوت كبير في السن بين الإخوة.

ج) أن صالح بن إبراهيم ثبتت رؤيته لأنس بن مالك بالمدينة^(٣)، وسماعه منه^(٤)، وهذا يعني أنه سمع من أنس قبل انتقاله إلى البصرة، وقد توفي أنس بالبصرة سنة إحدى وتسعين^(٥)، وهذا يعني أن صالحًا سمع من أنس قبل ذلك، وعليه يكون سماعه من والده ثابتًا لأن والده إنما توفي بعد ذلك التاريخ سنة خمس أو ست وتسعين، كما تقدم.

والخلاصة أن البخاري إنما حرص على التنصيص على سماع ابن الماجشون من صالح، وسماع إبراهيم من أبيه، مع وجود التعاصر، لوجود قرينة تبعده أو تثير التشكك فيه، وهو بُعد ما بين الوفايتين، بينما لم يبحث عن سماع صالح من أبيه إبراهيم، مع عدم وجود التصريح في أي رواية؛ وذلك لتوفر دواعي السماع بينهما، والله تعالى أعلم.

(١) انظر إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ج: ٤، ص: ٨٣، رقم (٢٦٠١).

(٢) انظر صحيح ابن حبان، ابن حبان، ج: ٤، ص: ٢٤١، ح (٣٣٥٤)؛ ومستدرك الحاكم، الحاكم، ج: ٣، ص: ٧٠، ح (٤٤٢٢).

(٣) انظر المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، ج: ٣، ص: ٨٢، ح (٤٨٨٧).

(٤) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج: ٥، ص: ٣٣٦.

(٥) انظر ابن حبان، محمد بن حبان، مشاهير علماء الأمصار، تحقيق: مرزوق علي، (المنصورة: دار الوفاء، ١٩٩١م)، ط ١، ص: ٦٥.

المبحث الرابع: التنقيص على السماع لوجود واسطة بين الراويين أحياناً

من المعلوم أن وجود الوسائط في بعض الطرق بين المتعاصرين يعتبر في منهج النقد الحديثي قرينة تشكك في سماع التلميذ من شيخه، ولذلك تجد النقاد يحكمون بالانقطاع بينهما إلا إذا وجدوا التصريح بالسماع في بعض الروايات، فعندئذ يحكمون بحمل العنونة بينهما على الاتصال، وهذا أمر مستفيض في عملهم، ولذلك سأكتفي بمثال واحد على ذلك من عمل النقاد، ثم سأذكر المثال التطبيقي من صحيح البخاري.

أولاً: مثال تطبيقي من عمل النقاد

وهو ما رواه غير واحد عن مكحول عن عنبة بن أبي سفيان قال: قالت أم حبيبة زوج النبي ﷺ: قال رسول الله ﷺ: «من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر، وأربع بعدها حرم على النار»^(١).

وروايات مكحول عن عنبة على قلتها لا يوجد في شيء منها تصريح بالسماع، وقد وردت رواية لهذا الحديث تدخل واسطة بين مكحول وعنبة، من طريق ابن لهيعة، حيث أدخل بينهما مولى لعنبة بن أبي سفيان^(٢).

فحكم النقاد بعدم سماع مكحول من عنبة، لأجل رواية ابن لهيعة، فقد قال البخاري: «مكحول لم يسمع من عنبة، روى عن رجل عن عنبة»^(٣)، وقال أبو حاتم: «هذا دليل أن مكحول لم يلق عنبة، وقد أفسده رواية ابن لهيعة»، فقال له ابنه: «قلت لأبي: لم حكمت

(١) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٠م)، ج: ٢، ص: ٢٣، ح (١٢٦٩)؛ والنسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٩٨٦م) ج: ٣، ص: ٢٦٥، ح (١٨١٤، ١٨١٥)، وغيرهما من طرق عن مكحول به، وهذا المثال إنما أردت به تقرير القاعدة، وإلا فإن الحديث قد توبع عليه مكحول.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م)، ط ١، ج: ٤٤، ص: ٣٥٨، ح (٢٦٧٧٢)؛ والطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي (بغداد: مكتبة العلوم والحكم، ١٩٨٣م)، ط ٢، ج: ٢٣، ص: ٢٣٦، ح (٤٥٧) من طريق ابن لهيعة به.

(٣) العلل الكبير، الترمذي، ص: ٤٩، ح (٥٤).

برواية ابن لهيعة، وقد عرفت ابنَ لهيعة وكثرة أوهامه؟» فقال أبو حاتم: «في رواية ابن لهيعة زيادة رجل، ولو كان نقصان رجل كان أسهل على ابن لهيعة حفظه»^(١)، وقال النسائي: «مكحول لم يسمع من عنبة شيئاً»^(٢)، وكذا قال أبو زرعة الرازي^(٣).

ثانيًا: مثال تطبيقي من عمل البخاري في الصحيح

يمكن التمثيل على هذه القرينة من عمل البخاري في الصحيح بما أخرجه عن الحسن البصري قال: استقبل - والله - الحسن بن علي معاويةً بكتائب أمثال الجبال ... فقال الحسن ولقد سمعت أبا بكرة يقول رأيت رسول الله ﷺ على المنبر ... الحديث، قال البخاري عقبه: «قال لي علي بن عبد الله إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث»^(٤).

هذا التعليق من البخاري يقصد منه كما هو ظاهر إثبات السماع في الجملة بين الحسن البصري وأبي بكرة التقفي، وهو يدل في نفس الوقت على أن البخاري لا يعتبر الحسن مدلسًا، وأن عنعنته عن أبي بكرة محمولة على الاتصال، وإلا لما كان ثمة داع لهذا النقل عن ابن المديني^(٥)، فكأن البخاري قال قد ثبت سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث، والحسن ليس مدلسًا، فعنعنته عن أبي بكرة بعد ذلك محمولة على الاتصال.

والسبب الذي جعل البخاري وقبله شيخه ابن المديني يبحثان عن سماع الحسن من أبي بكرة وكلاهما بصري، ليس التشكك في المعاصرة، فقد تعاصر الرجلان تعاصرًا يمكن معه السماع، وذلك أن أبا بكرة توفي سنة إحدى وخمسين^(٦)، بينما وُلد الحسن لسنتين

(١) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، علل الحديث، تحقيق: سعد الحميد (الرياض: دار طيبة، ٢٠٠٧م)، ط ١، ج ٢، ص: ٤٢٥-٤٢٧، رقم (٤٨٨).

(٢) سنن النسائي، النسائي، ج ٣، ص: ٢٦٥، ح (١٨١٥).

(٣) انظر ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، المراسيل، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م)، ط ١، ص: ٢١٢، رقم (٧٩٨).

(٤) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج ٣، ص: ١٨٦، ح (٢٧٠٤).

(٥) أثبت في بحث آخر أن الصواب من القول في الحسن البصري أنه لا يُعتبر مدلسًا.

(٦) انظر التاريخ الكبير، البخاري، ج ٢، ص: ٢٨٦، رقم (٢٤٩١)؛ ج ٨، ص: ١١٢، رقم (٢٣٨٨).

بقيتا من خلافة عُمَرَ^(١)، أي أن الحسن وُلِدَ سنة إحدى وعشرين، فيكون عمره حين توفي أبو بكر ثلاثين سنة، وهذا السن كافٍ في التمكن من السماع.

وإنما السبب هذه القرينة الإسنادية التي تشكك في سماع الحسن من أبي بكر، وهي أن الحسن قد روى بعض الأحاديث عن أبي بكر بواسطة، كحديث إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار^(٢)، ولذلك انتقد الدارقطني إخراج البخاري لأحاديث الحسن عن أبي بكر^(٣)، فأراد البخاري أن يزيل هذا التشكك بإثبات السماع بينهما.

وبهذا يتبين أن وجود واسطة في بعض روايات المتعاصرين، وإن لم ينفِ ذلك إمكان السماع من حيث الأصل، إلا أنه كافٍ عند أئمة النقد لإثارة الشك، وهو ما يُفسَّر حرص الإمام البخاري على إثبات السماع بينهما من حيث الجملة، والله تعالى أعلم.

(١) انظر التاريخ الكبير، البخاري، ج: ٢، ص: ٢٨٩، رقم (٢٥٠٣).

(٢) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج: ١، ص: ١٥، ح (٣١)، وصحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، ج: ٤، ص: ٢٢١٣، ح (٢٨٨٨)، وغيرهما.

(٣) الدارقطني، علي بن عمر، التتبع مع الإلزامات، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٩٩٧م)، ط ٢، ص: ٢٢٢-٢٢٣.

المبحث الخامس: التنقيص على السماع لوجود خلاف في الحديث

المقصود بهذا المبحث أن البخاري إذا كان في الحديث اختلاف بين الرواة، جنح إلى التفتيش عن السماع في ذلك الحديث أو في الجملة - وهو المقصود هنا - ليتمكن من الترجيح بين المختلفين؛ لأن ذلك من أوجه الترجيح، بحيث يكون الطريق المرجح لا يشوبه شائبة انقطاع مطلقاً.

وهذا شيء لاحظته في صنيع البخاري في المتابعات، بحيث يحرص على الإتيان بسند آخر فيه التصريح بالسماع، من باب التأكيد على ثبوت السماع في ذلك الحديث بعينه لغرض من الأغراض، وهذا الصنيع مع كونه خارجاً عن موضوع بحثي، إلا أن استحضاره يعين على تصور طريقة الإمام البخاري في هذا السياق.

ومن الأمثلة على ما ذكرته آنفاً ما أخرجه البخاري قال: حدثنا محمد بن المثنى: حدثنا يحيى: حدثنا شعبة قال: حدثني عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، عن البراء بن عازب، عن أبي أيوب رضي الله عنهم قال: «خرج النبي ﷺ وقد وجبت الشمس ...» الحديث، ثم عقب عليه بسند فيه التصريح بين عون وأبيه، حيث قال: «وقال النضر: أخبرنا شعبة: حدثنا عون: سمعت أبي: سمعت البراء، عن أبي أيوب رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ»^(١).

ولا يتضح هناك سبب للبحث عن سماع عون من أبيه هنا إلا تأكيداً على صحة الحديث، لأن عون بن أبي جحيفة ليس بمدرس، وسماعه من أبيه مشهور لا يفتقر إلى تنقيص، ولا يمكن القول بأن السبب اشتراط البخاري السماع بين المتعاصرين، لأن اشتراط ذلك إنما تصح نسبته إلى البخاري فيما لو حرص عليه بين من لم يشتهر بينهما السماع، ولم توجد قرينة تبعده.

والذي يظهر لي أن البخاري كان معجباً في هذا الحديث برواية ثلاثة من الصحابة بعضهم عن بعض، وهم أبو جحيفة عن البراء عن أبي أيوب، لأن وقوع مثل ذلك من اللطائف والملح، فأراد التأكيد على اتصال الإسناد بوجود التصريح بالتحديث بين عون وأبيه، إذ ثبوت ذلك التصريح يقتضي عدم الشك في ثبوت رواية هؤلاء الصحابة بعضهم عن بعض. وأما ما نحن بصده في هذا البحث، فإنه يتعلق بتأكيد ثبوت السماع في الجملة، وذلك

(١) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج ٢، ص: ٩٩، ح (١٣٧٥).

من أجل الترجيح بين الروايات، فالتوثق من ثبوت السماع يدل على ثبوت الرواية وقوتها ورجحانها على غيرها من الروايات الأخرى.

ويمكن التمثيل على ذلك بما أخرجه البخاري عن شيخه يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث، عن خالد، عن سعيد، عن محمد بن عمرو بن حلحلة، عن محمد بن عمرو بن عطاء. وحدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، ويزيد بن محمد، عن محمد بن عمرو بن حلحلة، عن محمد بن عمرو بن عطاء: «أنه كان جالساً مع نفر من أصحاب النبي ﷺ، فذكرنا صلاة النبي ﷺ، فقال أبو حميد الساعدي: ...» الحديث.

ثم عقب البخاري على ذلك بقوله: «وسمع الليث يزيد بن أبي حبيب، ويزيد بن محمد بن حلحلة، وابن حلحلة من ابن عطاء. قال أبو صالح، عن الليث: كل فقار. وقال ابن المبارك، عن يحيى بن أيوب قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب: أن محمد بن عمرو حدثه: كل فقار».

يتضح من سياق هذا الحديث أن البخاري أورده كما سمعه من شيخه يحيى بن بكير، والبخاري إنما أراد السند الثاني، ولذلك اعتنى البخاري بالتعليق عليه، بينما لم يعلق على السند الأول، لأنه لم يكن مقصوداً له، وكذلك لم يعلق على سماع يزيد بن محمد من ابن حلحلة في السند الثاني لأنه إنما جاء مقروناً في رواية الليث وليس مقصوداً للبخاري^(١).

وإنما المقصود للبخاري في هذا الحديث سند الليث بن سعد وهو إمام متقن^(٢)، عن يزيد بن أبي حبيب المصري وهو ثقة فقيه^(٣)، عن ابن حلحلة أحد الثقات المعروفين، وهو من رجال الشيخين^(٤)، عن محمد بن عمرو بن عطاء العامري وهو ثقة من رجال الشيخين^(٥)، ولذلك علق عليه دون غيره مما قرنه به شيخه يحيى بن بكير.

(١) انظر تهذيب الكمال، المزي، ج: ٣٢، ص: ٢٣٨-٢٣٩؛ وتقريب التهذيب، ابن حجر، ص: ٦٠٤، رقم (٧٧٧٢).

(٢) انظر تهذيب الكمال، المزي، ج: ٢٤، ص: ٢٥٥-٢٧٩، رقم (٥٠١٦)؛ وتقريب التهذيب، ابن حجر، ص: ٤٦٤، رقم (٥٦٨٤).

(٣) انظر تهذيب الكمال، المزي، ج: ٣٢، ص: ١٠٢-١٠٧، رقم (٦٩٧٥)؛ وتقريب التهذيب، ابن حجر، ص: ٦٠٠، رقم (٧٧٠١).

(٤) انظر تهذيب الكمال، المزي، ج: ٢٦، ص: ٢٠٤-٢٠٥، رقم (٥٥٠٩).

(٥) انظر تهذيب الكمال، المزي، ج: ٢٦، ص: ٢١٠-٢١٢، رقم (٥٥١٢).

وقد ذهب الشراح إلى أن البخاري أراد بهذا التعليق بيان أن العنينة الواقعة في إسناده في هذا الحديث بمنزلة السماع^(١)، وهذا في الحقيقة لا يبين البعد النقدي الذي أراده البخاري من هذا التعليق، إلا أن يقال بأن هذا جارٍ على ما نُسب إلى البخاري من أنه يشترط السماع بين المتعاصرين، وهذا مما لا يثبت عند التحقيق، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

وأما ما ذكره الكوراني من أن البخاري أراد هنا بالتنصيص على السماع دفعاً وهم التدليس؛ لأن السند كان معنعناً^(٢) ففيه نظر، لأن المذكورين ليسوا موصوفين بالتدليس.

والسبب الذي حمل البخاري على ذلك التنصيص هو أنه وقع خلاف على ابن عطاء هل سمع من أبي حميد كما يذكّر ابن حلحلة أم لم يسمع منه؟ كما روي عن عيسى بن عبد الله، حيث أثبت بينهما واسطة، على ما رواه الحسن بن الحر^(٣)، وعطاف بن خالد^(٤) عنه، وقد كان البخاري على علم بذلك الخلاف حيث أشار إليه في التاريخ الكبير^(٥).

والخلاصة أنه اختلف على ابن عطاء راويان، أحدهما: ابن حلحلة أحد الثقات المعروفين، فصرح بالسماع بين ابن عطاء وأبي حميد، والثاني: عيسى بن عبد الله بن مالك، ولم يوثقه غير ابن حبان، وقال فيه ابن المديني: مجهول^(٦)، حيث أثبت واسطة بين ابن عطاء وأبي حميد، فكانت روايته مشكلة على رواية ابن حلحلة، وفي مثل هذه الحالة يختلف رأي النقاد في الحديث غالباً، على قولين:

(١) الكرمانى، محمد بن يوسف، الكواكب الدراري، (بيروت: دار إحياء التراث العربى، ١٤٠١هـ)، ط ٢، ج ٥، ص: ١٧٩، وفتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ج: ٢، ص: ٣٠٩؛ وعمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، ج: ٦، ص: ١٠٦.

(٢) انظر الكوثر الجاري، الكوراني، ج: ٢، ص: ٤٥٠.

(٣) التاريخ الكبير، البخاري، ج: ٦، ص: ٣٨٩؛ سنن أبي داود، أبو داود، ج: ١، ص: ١٩٥، ٢٥٣، ح (٧٣٣)، ٩٦٦؛ والطحاوي، أحمد بن محمد، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م)، ط ١، ج: ١٥، ص: ٣٥٢؛ وصحيح ابن حبان، ابن حبان، ج: ٥، ص: ١٨٠-١٨١؛ والمعجم الكبير، الطبراني، ج: ٦، ص: ١٢٩؛ والسنن الكبرى، البيهقي، ج: ٢، ص: ١٠١، ١١٨؛ وغيرهم من طرق عن أبي بدر شجاع بن الوليد عن الحسن بن الحر به.

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، ج: ١، ص: ٢٥٩، من طريق عبد الله بن صالح قال: ثنا يحيى وسعيد بن أبي مريم عن عطاف بن خالد به إلا أنه أبهم عباس بن سهل.

(٥) انظر التاريخ الكبير، البخاري، ج: ٦، ص: ٣٨٩.

(٦) انظر تهذيب الكمال، المزي، ج: ٢٢، ص: ٦٢٣-٦٢٤، رقم (٤٦٣٤).

القول الأول: ترجيح رواية من أثبت الوسطة، لأن إثبات الوسطة دليل على التثبت في الغالب، فيكون حديث ابن عطاء مرسلاً، وإلى ذلك ذهب أبو حاتم الرازي^(١)، والطحاوي^(٢)، على أن أبا حاتم يصحح أصل الحديث كما سيأتي.

والقول الثاني: ترجيح الاتصال لصحة وقوع التصريح بينهما، ولذلك أخرج الحديث من طريق ابن حلحلة، ثم حرص البخاري على بيان صحة الحديث إلى ابن عطاء، من طريق ابن حلحلة، لأن صحة التصريح بسماعه لهذا الحديث من أبي حميد متوقفة على صحة إسناد ابن حلحلة.

وعليه يمكن تفصيل نص البخاري على النحو التالي:

من المعلوم أن سماع الليث بن سعد من يزيد بن أبي حبيب معروف عند أهل العلم، لا يحتاج إلى تنصيص، وليس سببه خشية التدليس لأن الليث ليس مدلساً، ولا يعامله البخاري معاملة المدلسين وكذلك ليس سبب التنصيص خشية الإرسال، ولا يوجد ما يدل عليه، وعنعة الليث أصلاً محمولة على الاتصال، وعليه يمكن أن يكون تنصيصه على سماع الليث هنا هو التقرير بما هو معروف عند أهل العلم وهو حمل العنونة على الاتصال في مثل حال الليث، وذلك إمعاناً منه في إثبات الحديث من طريق ابن حلحلة.

وأما تنصيصه على سماع يزيد بن أبي حبيب من ابن حلحلة فقد يكون سببه اختلاف الأقطار، فيزيد مصري وابن حلحلة مدني، ولذلك نص البخاري على السماع بينهما للتدليل على ثبوت الحديث عن ابن حلحلة، فيزيد وإن كان مصرياً، إلا أنه كبير قد أدرك من أهل المدينة من هم أكبر من ابن حلحلة، مثل عراك بن مالك الغفاري، وسعيد بن أبي هند وإبراهيم بن عبد الله بن حنين، وغيرهم.

بل قد ثبت سماع يزيد بن أبي حبيب من ابن حلحلة في هذا الحديث من رواية يحيى بن أيوب عنه التي ذكرها البخاري في آخر الحديث حيث قال: «وقال ابن المبارك، عن يحيى بن أيوب قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب: أن محمد بن عمرو حدثه: كل فقار»، إلا أنني لم أجد أحداً صرح بالتحديث بينهما إلا يحيى بن أيوب، ولم أقف على تصريح بينهما غير ذلك في أي

(١) العلل، ابن أبي حاتم، ج ٢، ص: ٣٩٠.

(٢) شرح معاني الآثار، الطحاوي، ج ١، ص: ٢٥٩، ح (١٥٤٤).

رواية أخرى، وواضح من إيراد البخاري لها أنه يريد بيان الاختلاف في المتن، فإما أن يكون البخاري مع ذلك اعتمد عليها أيضاً في إثبات السماع في هذا الحديث ومن حيث الجملة، وإما أن يكون اعتمد على كون العنعنة محمولة بينهما على السماع لتوافر الدواعي لذلك.

وأما تنصيبه على سماع ابن حلحلة من محمد بن عمرو بن عطاء فليس هناك ما يبعث على التشكك فيه من حيث المعاصرة، لأن وفاة ابن عطاء كانت في خلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك^(١)، وقد كانت خلافته سنة واحدة من سنة خمس وعشرين ومئة إلى سنة ست وعشرين ومئة^(٢)، وقد قيل إنه توفي في آخر خلافة هشام بن عبد الملك^(٣)، وقد توفي هشام سنة خمس وعشرين^(٤)، وهذا يعني أن وفاة ابن عطاء كانت في آخر خلافة هشام وبداية خلافة الوليد أي سنة خمس وعشرين ومئة، وكان حين توفي ابن ثلاث وثمانين سنة^(٥)، أي أنه ولد سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين، والراوي عنه وهو ابن حلحلة قد أدرك الزهري وروايته عنه في الصحيحين^(٦)، والزهري توفي سنة خمس وعشرين ومئة أو قبلها^(٧)، بل أدرك من هو أكبر وأقدم موتاً من الزهري وهو عطاء بن يسار، وروايته عنه في صحيح البخاري^(٨)، وقد توفي عطاء في حدود سنة مئة تقل أو تزيد قليلاً، على خلاف في ذلك^(٩).

وعليه فإن السبب الحامل على التصريح بالسماع بينهما هنا إنما هو وجود الخلاف المتقدم ذكره على محمد بن عمرو بن عطاء، فأراد البخاري أن يثبت بإثبات السماع بينهما

(١) انظر الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج: ٧، ص: ٤١٤، رقم (١٨٥٠)؛ والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج: ٨، ص: ٢٩، رقم (١٣١).

(٢) انظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الدمرداش (مكة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ٢٠٠٤م)، ط ١، ص: ١٨٧.

(٣) انظر الثقات، ابن حبان، ج: ٥، ص: ٣٦٨.

(٤) انظر تاريخ الخلفاء، السيوطي، ص: ١٨٥.

(٥) انظر الثقات، ابن حبان، ج: ٥، ص: ٣٦٨.

(٦) انظر صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج: ٤، ص: ٨٣، ح (٣١١٠)؛ وصحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، ج: ٤، ص: ١٩٠٢، ح (٢٤٤٩).

(٧) انظر تقريب التهذيب، ابن حجر، ص: ٥٠٦، رقم (٦٢٩٦).

(٨) انظر صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج: ٧، ص: ١١٤، ح (٥٦٤١).

(٩) انظر تهذيب الكمال، المزي، ج: ٢٠، ص: ١٢٧.

في الجملة صحة التصريح بالتحديث بين ابن عطاء وأبي حميد الساعدي، على خلاف ما روى عيسى بن عبد الله، إلا أنني لم أقف على سماع لابن حلحلة من ابن عطاء، فإما أن يكون البخاري قد وقف على سماع له، وإما أن يكون البخاري قد مشى على المشهور عند المحدثين من كون العنونة محمولة على السماع بين المتعاصرين، عند عدم ما ينفيها، والله أعلم.

الخاتمة

أولاً: نتائج البحث

بعد هذا الاستقراء والتحليل لعبارات الإمام البخاري في صحيحه، المتعلقة بتصريحاته عن السماع بين الرواة، تبين أن هذه التعليقات الوجيزة التي يوردها البخاري ليست مجرد توثيقات عارضة، بل هي تعبيرات نقدية دقيقة تنطوي على أبعاد علمية ومنهجية بالغة الدقة، وتدل على أن البخاري كان يراعي جملة من القرائن والاعتبارات عند النظر في اتصال الأسانيد.

وقد أظهر البحث أن البخاري لم يكن ينص على السماع بين كل متعاصرين، بل حين تدعو الحاجة إلى ذلك، وعندها يستعمل عبارة: «سمع فلان فلاناً» ونحو ذلك من العبارات، فيوظفها توظيفاً نقدياً مقصوداً، مما يدل على أنه لا يشترط السماع بين كل من ثبتت معاصرتهم.

وقد أسفر البحث عن جملة من النتائج التفصيلية كما يلي:

١ - أن طريقة البخاري في إثبات السماع في حديث معين تكون بإيراد متابعة فيها التصريح بالسماع، بينما يُثبت السماع في الجملة عبر التعليق بقوله: «سمع فلان فلاناً» ونحوها من العبارات.

٢ - أن البخاري لا يُثبت السماع بين كل متعاصرين، وإنما يَقْصُر ذلك على من قامت قرائن معينة توجب التثبت في لقائه وسماعه، مما يُضعف نسبة اشتراط ثبوت السماع المطلق إلى البخاري، ومن تلك القرائن ما يلي:

- عدم شهرة الراوي بالطلب، أو انشغاله بغيره، كما في عبد الله بن أبي عتبة.
- عدم العلم بالمعاصرة، إما لجهالة الراوي، كأبي نصر الأسدي، أو لعدم وضوح طبقته، كأدريس الأودي.
- وجود ما يَقْدَح في المعاصرة، كالبعد بين وفاة الراوي وتلميذه، كما بين ابن الماجشون وصالح بن إبراهيم.
- وجود واسطة في بعض الطرق بين المتعاصرين، مما يشكك في إمكان السماع، فيحتاج الناقد إلى التثبت كما في رواية الحسن عن أبي بكرة.

- وجود اختلاف في الرواية بين الرواة، مما يدفع البخاري إلى إثبات السماع في الجملة لترجيح إحدى الروايتين، كما في رواية ابن حلحلة عن ابن عطاء.

وهذه النتائج تُظهر دقة المنهج النقدي الذي كان يعتمده الإمام البخاري، وأنه لم يكن يتعامل مع الإسناد بطريقة آلية قائمة على قواعد عامة فحسب، بل كان يُعمل نظره في كل حالة على حدة، مستصحباً ما يحيط بها من قرائن وظروف.

ثانياً: التوصيات

- ١ - العناية بدراسة العبارات النقدية الجزئية في كتب الحديث، وعدم الاقتصار على القواعد العامة، لما في هذه العبارات من دلالات منهجية دقيقة.
 - ٢ - توجيه العناية إلى استقراء صنيع الأئمة في مواضع التطبيق، وربط تلك المواضع بالمباني النظرية في كتب المصطلح والعلل.
 - ٣ - أهمية إعادة قراءة تعليقات البخاري وغيره من الأئمة الكبار بنظرة تحليلية نقدية، تبرز البعد التطبيقي لمنهجهم في توثيق السماع والاتصال.
 - ٤ - تشجيع الباحثين على العناية بالمباحث الجزئية والتطبيقات النقدية الدقيقة التي لم تفرد بالدراسة، فإن فيها فوائد قد تغيب في خضم الأطر العامة.
 - ٥ - ضرورة مراجعة ما شاع في كتب المصطلح من نسبة بعض الاشتراطات للأئمة، كتعميم اشتراط السماع عند البخاري، في ضوء الاستقراء الدقيق لصنيعهم.
- والله موفق والهادي إلى سواء السبيل.

المراجع

- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (1952). *الجرح والتعديل* (عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، تحقيق). الهند: دائرة المعارف العثمانية.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (1987). *المراسيل* (شكر الله نعمة الله القوجاني، تحقيق). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (2007). *علل الحديث* (سعد الحميد، تحقيق). الرياض: دار طيبة.
- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. (1989). *المصنف* (كمال يوسف الحوت، تحقيق). بيروت: دار الفكر.
- ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو. (1980). *السنة* (محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق). الرياض: المكتب الإسلامي.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (1977). *التاريخ الأوسط* (محمود إبراهيم زايد، تحقيق). القاهرة: دار المعارف.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). *صحيح البخاري* (محمد زهير بن ناصر الناصر، تحقيق). الرياض: دار طوق النجاة.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (2019). *التاريخ الكبير* (الدباسي وآخرين، تحقيق). الرياض: الناشر المتميز.
- البيهقي، أحمد بن الحسين. (1994). *السنن الكبرى* (محمد عبد القادر عطا، تحقيق). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الترمذي، محمد بن عيسى. (1409هـ). *العلل الكبير* (صبحي السامرائي، تحقيق). بيروت: عالم الكتب.
- الحاكم، محمد بن عبد الله. (1990). *المستدرک علی الصحیحین* (مصطفى عبد القادر عطا، تحقيق). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن حبان، محمد بن حبان. (1973). *الثقات*. حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية.

- ابن حبان، محمد بن حبان. (1991). مشاهير علماء الأمصار (مرزوق علي، تحقيق). المنصورة: دار الوفاء.
- ابن حبان، محمد بن حبان. (2012). صحيح ابن حبان (محمد علي وآخر، تحقيق). بيروت: دار ابن حزم.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (1987). فتح الباري شرح صحيح البخاري (محب الدين الخطيب، تحقيق). القاهرة: دار الريان للتراث.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (1996). تقريب التهذيب (محمد عوامة، تحقيق). دمشق: دار الرشيد.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (1357هـ). الكفاية في علم الرواية. حيدر آباد الدكن: جمعية دائرة المعارف العثمانية.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (2001). تاريخ بغداد (بشار عواد معروف، تحقيق). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الدارقطني، علي بن عمر. (1997). التتبع مع الإلزامات (ربيع بن هادي عمير المدخلي، تحقيق؛ ط. 2). مكة المكرمة: دار عالم الفوائد.
- الدارقطني، علي بن عمر. (2005). علل الدارقطني (محفوظ الرحمن زين الله، تحقيق). الرياض: دار العاصمة.
- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن. (2000). سنن الدارمي (حسين سليم أسد، تحقيق). بيروت: دار المغني.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث. (1990). سنن أبي داود (محمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق). بيروت: دار الفكر.
- الذهبي، محمد بن أحمد. (1963). ميزان الاعتدال (علي محمد البجاوي، تحقيق). بيروت: دار المعرفة.
- الذهبي، محمد بن أحمد. (1967). ديوان الضعفاء والمتروكين (حماد الأنصاري، تحقيق؛ ط. 2). مكة: مكتبة النهضة الحديثة.

- الذهبي، محمد بن أحمد. (1985). سير أعلام النبلاء (شعيب الأرنؤوط، تحقيق؛ ط.3). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الربيعي، محمد بن عبد الله. (1410هـ). تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (عبد الله الحمد، تحقيق). الرياض: دار العاصمة.
- ابن سعد، محمد بن سعد. (2001). الطبقات الكبرى (علي محمد عمر، تحقيق). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (2004). تاريخ الخلفاء (حمدي الدمرداش، تحقيق). مكة: مكتبة نزار مصطفى الباز.
- الشيبياني، أحمد بن حنبل. (2001). مسند أحمد بن حنبل (شعيب الأرنؤوط، تحقيق). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الطبراني، سليمان بن أحمد. (1983). المعجم الكبير (حمدي عبد المجيد السلفي، تحقيق؛ ط.2). بغداد: مكتبة العلوم والحكم.
- الطحاوي، أحمد بن محمد. (1994أ). شرح مشكل الآثار (شعيب الأرنؤوط، تحقيق). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الطحاوي، أحمد بن محمد. (1994ب). شرح معاني الآثار (محمد زهري، تحقيق). بيروت: عالم الكتب.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (1985). الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (عبد الله السوالمه، تحقيق). الرياض: دار ابن تيمية.
- عبد الرزاق الصنعاني، أبو بكر بن همام. (1970). المصنف (حبيب الرحمن الأعظمي، تحقيق؛ ط.2). بيروت: المكتب الإسلامي.
- العيني، بدر الدين محمود. (د.ت). عمدة القاري شرح صحيح البخاري. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- القسطلاني، أحمد بن محمد. (د.ت). إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري. مصر: المطبعة الكبرى الأميرية.

- ابن القطان الفاسي، علي بن محمد. (1997). *بيان الوهم والإيهام* (الحسين آيت سعيد، تحقيق). الرياض: دار طيبة.
- الكرماني، محمد بن يوسف. (1401هـ). *الكواكب الدراري* (ط.2). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الكوراني، أحمد بن إسماعيل. (2008). *الكوثر الجاري إلى رياض البخاري* (الشيخ أحمد عناية، تحقيق). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- المزي، يوسف بن الحجاج. (1980). *تهذيب الكمال* (بشار عواد معروف، تحقيق). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن معين، يحيى بن معين. (1985). *تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)*. دمشق: مجمع اللغة العربية.
- مغلطاي، عبد الغني بن إسماعيل. (2011). *إكمال تهذيب الكمال* (محمد عثمان، تحقيق). بيروت: دار الكتب العلمية.
- النسائي، أحمد بن شعيب. (1986). *سنن النسائي* (عبد الفتاح أبو غدة، تحقيق). حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.
- النسائي، أحمد بن شعيب. (2001). *السنن الكبرى* (حسن عبد المنعم شلبي، تحقيق). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله. (1974). *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*. مصر: مطبعة السعادة.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج. (1988). *المنفردات والوحدان* (عبد الغفار سليمان وآخر، تحقيق). بيروت: دار الكتب العلمية.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج. (د.ت). *صحيح مسلم* (محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ابن هانئ، أحمد بن علي. (1400هـ). *مسائل ابن هانئ* (زهير الشاويش، تحقيق). بيروت: المكتب الإسلامي.
- الهيثمي، نور الدين علي. (1979). *كشف الأستار عن زوائد البزار* (حبيب الرحمن الأعظمي، تحقيق). بيروت: مؤسسة الرسالة.

JOURNAL OF SHARIA AND ISLAMIC STUDIES

A refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

The Critical Dimension of Al-Bukhari's Expressions in Al-Sahih: "So-and-so Heard So-and-so" or "From So-and-so"

Dr. Saeed Mohammed Al-Marri

College of Sharia and Islamic Studies – Qatar University

Academic
Publication Council



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

P-ISSN: 1029-8908

E-ISSN: 2960-1479

Issue No. 145 - Volume 41

ThulHijjah 1447 A.H. - June 2026